بيان

دولة الكويت

المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدورة الثامنة والستين

يلقيه سعادة السفير طلال سليمان الفصام

المندوب الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الأمم المتحدة – فيينا

14 سبتمبر 2024

بسم الله الرحمن الرحيم،،،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

سعادة السفير هام سانغ ووك – رئيس الدورة الثامنة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

سعادة السيد/ رافاييل غروسي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود بدايةً أن أتقدم لسعادة السفير/ هام سانغ ووك، ولبلدكم الصديق بخالص التهنئة على ترأسكم لاعمال الدورة الثامنة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤكدين على دعمنا الكامل لكم لإنجاح أعمال هذا المؤتمر.

كما انتهز هذه الفرصة لأجدد شكرنا لسعادة السفيرة فيلاوان مانجكلاتاناكول، رئيسة الدورة السابعة والستين على إدارة اعمال المؤتمر بكفاءة وامتياز. ولا يفوتني في هذا المقام ان أعرب عن تقديرنا لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد رافاييل غروسي وكافة العاملين بالوكالة لما يقومون به من جهود واضحة تساهم في تحقيق اهداف هذه المنظمة الدولية.

السيد الرئيس،

تؤمن دولة الكويت بأهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف المجالات، ومن أهمها نقل المعرفة وبناء القدرات لتعظيم الاستفادة من التطبيقات النووية، وتعزيز منظومات الأمان والأمن النووي في الدول الأعضاء بالإضافة الى دورها المحوري في تطبيق نظام الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار. مؤكدين حرص دولة الكويت المستمر على التعاون مع الإدارات المختلفة في الوكالة من أجل بناء قدرات ومؤسساتنا الوطنية لتنفيذ مشاريع حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تعزيز التنسيق والعمل مع كافة الدول الأعضاء في سبيل تحقيق مفهوم "الذرة من أجل السلام والتنمية".

السيد الرئيس،

يصادف هذا العام الذكرى الستون لانضمام دولة الكويت للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 1964، ستون عاماً من التعاون المثالي المصحوب بإنجازات متميزة عبر الاستخدام المسؤول للتقنيات النووية والنظيرية والتي ساهمت في تاريخ التطور العلمي والتكنولوجي لدولتنا الكويت.

كما حرصت دولة الكويت، عبر السنوات الستين الماضية، على دعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساهمة في مبادراتها والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر المساهمة في المراحل الثلاثة لبرنامج تحديث مختبرات الوكالة في سايبرسدورف وفي صندوق مبادرة الاستخدامات السلمية وفي انشاء مصرف الوقود النووي، بالإضافة الى مشاركة معهد الكويت للأبحاث العلمية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معرض مشترك في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن

تغير المناخ (COP28) وعرض سفينة المستكشف البحثية الكويتية اثناء انعقاد المؤتمر. تلك المشاركة التي تأتي من منطلق إيمان بلادي بضرورة العمل المشترك والتعاون الدولي لمواجهة القضايا العالمية الملحة كتغير المناخ وتلوث المحيطات. متطلعين الى مواصلة مسيرة التعاون وتعزيزها لآفاق أرحب بُغية تحقيق المزيد من الإنجازات على المستويين الوطني والدولي.

السيد الرئيس،

تولي دولة الكويت أهمية خاصة لبرامج التعاون التقني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تلك البرامج التي تُعد أحد الأسس لبناء القدرات الوطنية، ولقد شهد التعاون، العام الماضي، تنفيذ عدد من المشروعات التي حققت نسبة عالية من الإنجاز، حيث يتكون البرنامج الوطني للتعاون التقني الحالي من 9 مشاريع استناداً على خطة دولة الكويت للأعوام 2020 – 2025، وتغطي هذه المشاريع مجالات واسعة بما في ذلك انتاج المحاصيل المعدلة وراثياً، المياه العذبة في طبقات المياه الجوفية، مكافحة وعلاج الامراض السرطانية، رصد التلوث البحري بالبلاستيك الدقيق وتأثيره على سلامة المأكولات البحرية.

كما نفتخر في دولة الكويت باستضافتنا لثلاثة مراكز خدمة وتعاون إقليمية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات الطب والبيئة البحرية والوقاية من الاشعاع، هذه المراكز التي تم اختيارها من قبل الوكالة لمساعدتها في تنفيذ برامجها البحثية ودعم المشاريع الإقليمية والدولية، كما تم إعادة تعيين مركز أبحاث العلوم البيئية والحياتية في معهد الكويت للأبحاث العلمية للأعوام 2023 – 2024 كمركز تعاون لدى الوكالة لرصد التلوث الاشعاعي في البحار. متطلعين الى المزيد من التعاون

وإقامة شراكات جديدة عبر مبادرات الوكالة بما في ذلك مبادرة أشعة الامل، حيث أجرى وفد من مركز الكويت لمكافحة السرطان زيارة الى الوكالة الأسبوع الماضي بهدف توفير أفضل الخدمات والرعاية الطبية لمرضى السرطان عبر تطوير وتنفيذ تقنيات العلاج الاشعاعي، والنظر في فرص انضمام الكويت كمركز إقليمي لمبادرة اشعة الامل.

السيد الرئيس،

في مجال الأمن النووي، يرتكز تعاوننا الثنائي على أساس الخطة الوطنية المتكاملة للأمن النووي، التي أثبتت خلال السنوات الماضية أنها آلية فعالة تدعم نهجاً شاملاً للأمن النووي داخل البلاد، وتؤدي دوراً رئيسياً في توجيه الجهود الوطنية نحو تحقيق بنية أساسية قوية ومستدامة للأمن النووي، وخلال العام الماضي تركز التعاون على تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية في مختلف جوانب الامن النووي بما في ذلك مراقبة وتأمين المصادر المشعة، وخطة الاستجابة الوطنية، والاتجار غير المشروع ومراقبة الحدود من خلال تحقيق اهداف محددة في اطار العناصر الرئيسية التالية: الاطار التشريعي والتنظيمي والوقاية والكشف والاستجابة والاستدامة.

وفي مجال الأمان النووي، تحرص دولة الكويت على تقديم تقاريرها الوطنية لاجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، كما أكدت دولة الكويت بتاريخ 14 مارس 2024 على دعمها والتزامها بقواعد مدونة السلوك لأمن المواد النووية والمشعة لتصبح الدولة الـ 151 التي تعلن دعمها لتلك المبادرة الدولية، ايماناً منا بان المدونة توفر اطاراً شاملاً للممارسات السليمة في إدارة المواد المشعة وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود التي يقوم بها المدير العام وخبراء الوكالة، في سياق ضمان سلامة وامن المنشآت النووية كافة، بما في ذلك تلك المنشآت الموجودة في مناطق النزاع، ونشدد على أهمية تعاون كافة الأطراف المعنية لتجنب وقوع كارثة نووية وحماية العالم من تداعيتها المدمرة.

السيد الرئيس،

تجدد دولة الكويت تأكيدها على حق جميع الدول بإنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن هذا المنطلق، ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والى الالتزام الكامل بخطة العمل الشاملة والمشتركة الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن 2231، كما نتطلع إلى مصادقتها على البروتوكول الإضافي وتنفيذه، ليتسنى للوكالة أن تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران ويضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على السلاح النووي.

السيد الرئيس،

اننا في الوقت الذي نؤكد فيه على الدور المحوري للوكالة في تطبيق نظام الضمانات الشاملة، إلا أننا نحذر من مخاطر انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل والذي يشكل تحدياً للسلم والأمن الدوليين في ظل التحديات والتوترات والأحداث والممارسات التي يشهدها عالمنا اليوم.

وندعو في هذا السياق، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية وامتثالها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار وتسوية جميع المسائل العالقة.

السيد الرئيس،

وإذ تؤكد دولة الكويت على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 وايضا نتائج مؤتمري المراجعة في العامين 2000 و2010، نلاحظ التزام جميع دول منطقة الشرق الاوسط بمعاهدة عدم الانتشار، وتطبيق اتفاق الضمانات الشاملة، ما عدا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي لا تزال ترفض إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها ايضاً لأي مبادرات أو حتى اتخاذ خطوات جدية في هذا المسار، وذلك لتمكين الوكالة من تطبيق الضمانات الشاملة في الشرق الأوسط، أو في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فيها.

ولا يكتفي التعنت الإسرائيلي برفض المبادرات بل يواصل عدم امتثاله وانتهاكاته الصارخة لقرارات الشرعية الدولية والتي نستذكر من بينها: المقرر المعني بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط او قرارات مجلس الامن ذات الصلة والتي من بينها القرار 487 الذي طالب من خلاله إسرائيل بإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، او قرار العام 1995 الصادر عن مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار

النووي، ذلك القرار الذي كان ولا يزال ساري المفعول حتى تتحقق أهدافه وغاياته وجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة التي تعتبر حجر الزاوية لعدم الانتشار، بالإضافة الى القرار الصادر عن المؤتمر العام للوكالة رقم (GC53/RES/17) في الدورة الـ53 من العام 2009 والمعنون: "القدرات النووية الإسرائيلية ".

ان دولة الكويت تشدد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته من خلال التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل، السلطة القائمة على الاحتلال، لمعاهدة عدم الانتشار، والامتثال لما نصت عليه هذه المعاهدة، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

ينعقد المؤتمر العام وتطورات الأحداث في دولة فلسطين الشَّقيقة في تصاعد خطير وغير مسبوق، فلا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تشن هجمات عسكريَّة بشكل يومي على أشقائنا في فلسطين، تلك الحرب التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين العُزل غالبيتهم من النساء والأطفال، وها نحن نشهد اليوم اتّساعاً مُروعاً لتلك الهجمات خلَّفَت آثار دَمَار جديدة في الأرواح والمُمتلكات دون أي اعتبار للقَرارات الدُوليَّة واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والامتثال لقرارات محكمة العدل الدُوليَّة.

وأود هنا ان اجدد التأكيد على موقف دولة الكُويت المبدئي والثَّابت في إدانة تلك المجازر وحرب الإبادة التي تُرتكب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ودعوتنا بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي ومجلس الامن بمسؤولياتهما نحو الزام سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقف انتهاكاتها المستمرة ونُشدد على أهمية محاسبة مرتكبي هذا الجرائم المروعة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق.

ختاما السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على استمرار دعمها للدور الريادي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساهماتها الفعالة في بناء القدرات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ولمواجهة الأزمات الاقتصادية والغذائية، ودورها في تعزيز منظومات الأمن والأمان النووي في الدول الأعضاء وتطبيق الضمانات، متطلعين إلى العمل معكم لإنجاح أعمال هذا المؤتمر.

شكراً السيد الرئيس،،،